محددات النمو الاقتصادي في البلدان العربية
دراسة قياسية مقارنة مع بلدان جنوب شرق أسيا

م. د. إبراهيم أديب إبراهيم الجلبي
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد– جامعة الموصل

المستخلص

ينطلق البحث من مشكلة ركود وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في البلدان العربية منذ الثمانينات وحتى اليوم، بعد التقدم الذي أحرزته هذه البلدان في ستينات القرن الماضي. ويستعرض البحث صورة النمو الاقتصادي في البلدان العربية منذ عقد الستينات ولغاية 2007، كما يستعرض وجهات نظر بعض الدراسات التطبيقية فيما يخص العلاقة ما بين النمو الاقتصادي وعوامله (متمثلة برأس المال المادي والبشري بشكل أساسي) في البلدان العربية، مع الإشارة إلى الأسباب المسؤولة عن تلك العلاقة. ويتطرق البحث إلى تأثير برامج الإصلاح الاقتصادية التي قامت بها عدد من البلدان العربية في معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم يجري البحث تحليلا قياسيا لأثر عوامل النمو الاقتصادي في نمو الناتج في البلدان العربية وبلدان جنوب شرق أسيا للمدة 1960–2005، لينتهي بجملة من الاستنتاجات والتوصيات عن كيفية تجاوز الأزمة التي يمر بها النمو الاقتصادي في المنطقة العربية بشكل عام .

المصطلحات الرئيسية للبحث: محددات النمو الاقتصادي– تحليل البيانات الجدولية– النمو الاقتصادي للبلدان العربية.

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد 19
العدد 73
الصفحات 382-397

مقدمة

بدأت البلدان العربية منذ ستينات القرن الماضي مسيرتها التنموية بعد حصولها على استقلالها السياسي، وقد تمكنت هذه البلدان من تحقيق تقدم لافت للنظر في معدلات نموها الاقتصادي التي جاوزت في المتوسط 2,5%، واستمرت هذه المسيرة حتى الثمانينات، حيث بدأ النمو يشهد تراجعا كبيراً، لاسيما بعد انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم ومعدلات النمو الاقتصادي لم يطرأ عليها تطور ملموس، وأحيانا تبدو في تراجع، في الوقت الذي سار عدد من البلدان النامية الأقل مواردا قدما في مسيرة النمو الاقتصادي مثل بلدان جنوب شرق آسيا، وحققت تقدما ملحوظاً وبقدر ما أثارت سرعة تقدم منطقة مثل جنوب شرق أسيا اهتمام الباحثين والمعنيين بقضايا النمو الاقتصادي، أثار ركود النمو الاقتصادي وتراجعه في المنطقة العربية طيلة العقود الثلاث الماضية اهتمام هؤلاء الباحثين أمثال سلاي مارتن Sala-Helbling، وايلسا أرتدي Elsa V.Artadi، وبيتر ننكام Peter Nunnenkamp، وتوماس هلبلنج Thomas Helbling، وإبراهيم البدوي وآخرون، وقد تباينت الآراء والطروحات حول أسباب وعوامل تدهور النمو الاقتصادي في المنطقة العربية.

مشكلة البحث

في ظل ركود النمو الاقتصادي في البلدان العربية طيلة العقود الثلاث الماضية، مقارنة ببلدان مثل مجموعة جنوب شرق أسيا، يُطرح هنا سؤال مهم هو: هل أن المشكلة تكمن في عدم توفر عوامل النمو الاقتصادي مثل رأس المال المادي ورأس المال البشري، أم أنها تتمثل بضعف تأثير هذه العوامل؟ وما هي أسباب هذا الضعف؟

أهمية البحث

إن معرفة محددات النمو الاقتصادي في البلدان العربية، يمكن عده نقطة الانطلاق في رسم الخطط والسياسات التنموية في البلدان العربية، على النحوالذي يمكن من خلاله تحقيق الاستخدام الكفوء للموارد الاقتصادية، وتوجيهها في الطريق الصحيح، وتهيئة البيئة المناسبة لكي تؤتي هذه العوامل ثمارها في تحقيق النمو الاقتصادي المرجو منها.

هدف البحث

يهدف البحث إلى مقارنة تأثير عوامل النمو الاقتصادي الكلاسيكية في البلدان العربية مع تأثيرها في بلدان جنوب شرق أسيا، ومن ثم تحديد طبيعة المشكلة هل هي في مدى توفر هذه العوامل، أم هي في البيئة والظروف التي تحكم فاعلية وتأثير هذه العوامل في تحقيق النمو الاقتصادي.

فرضية البحث

يفترض البحث أن البلدان العربية سعت لتأمين متطلبات النمو الاقتصادية من العوامل الأساسية لاسيما رأس المال المادي والبشري، لكن تأثير هذه للعوامل كان ضعيفا مقارنة ببلدان نامية أخرى مثل بلدان جنوب شرق آسيا التي بدأت في خمسينات القرن الماضي مسيرتها التنموية من مستوى تنموي مقارباً للبلدان العربية، وهذا يرجح وجود خلل في البيئة المؤسسية والسياسات الحكومية بوصفها المسؤول الرئيس عن كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

منهج البحث

يعتمد البحث بالدرجة الأساس منهج التحليل القياسي في المقارنة ما بين البلدان العربية وبلدان جنوب شرق آسيا من حيث تأثير محددات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بعد أن يستعرض آراء الاقتصاديين وتحليلاتهم بخصوص ذلك التأثير.

هيكل البحث

تم تقسيم البحث على خمسة مباحث هي:
المبحث الأول/ النمو الاقتصادي ومحدداته في النظريات الاقتصادية.
المبحث الثاني/ صورة النمو الاقتصادي في البلدان العربية.
المبحث الثالث/ العلاقة بين النمو الاقتصادي ومحدداته في البلدان العربية في الدراسات السابقة.
المبحث الرابع/ الإصلاحات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية.
المبحث الخامس/ التحليل القياسي لتأثير محددات النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي في كل من البلدان العربية وبلدان جنوب شرق أسيا.
ثم ينتهي البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول/ النمو الاقتصادي ومحدداته في النظريات الاقتصادية.

طبقا لنظريات النمو الاقتصادي الحديث فإن رأس المال بشقيه المادي والبشري هو المحدد الرئيس للنمو، إذ يُعبر عن هذه العلاقة بصيغة دالة كوب- دوكلاس كما توضحها المعادلة الآتية:

$$Y = AK^{\alpha}H^{\beta}L^{1-\alpha-\beta} \qquad (1)$$

إذ تمثل الناتج، و تمثل رأس المال المادي، و تمثل رأس المال البشري، و ، و تمثل المستوى التكنلوجي، أما و و فتمثل مرونات عوامل الإنتاج بالنسبة للناتج، وعادة تتم قسمة المعادلة على للحصول على صيغة نصيب الفرد من الناتج أي أن:

$$y = Ak^{\alpha}h^{\beta} \qquad (2)$$

حيث إن:

$$y = \frac{Y}{L} \quad , \quad k = \frac{K}{L} \quad , \quad h = \frac{H}{L}$$

ولكي تصبح المعادلة قابلة للتحليل القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى يتم تحويلها للصيغة اللوغارتمية الخطية والتعويض عن رأس المال المادي بمعدل الادخار المخصص لرأس المال المادي في الحالة الساكنة (Steady State) كما موضح في المعادلة الآتية:

$$\ln y = \ln A_{,} + gt + \frac{\alpha}{1-\alpha}\ln s_k + \frac{\beta}{1-\alpha}\ln h - \frac{\alpha}{1-\alpha}\ln(n+g+d) \qquad (3)$$

حيث تمثل متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي، أما فتمثل معدل الادخار الموجه إلى رأس المال المادي، و h تمثل رأس المال البشري (في الحالة الساكنة)، وتمثل ومرونات الناتج لكل من نوعي رأس المال، وتمثل نمو التكنلوجيا وهي دالة في الزمن ، ومعدل الاندثار وهو واحد لكلا نوعي رأس المال (على وفق افتراضات أنموذج سولو المزيد)، ونظرا لتعذر قياس كل من و يتم تجاهلهما في الأنموذج، و تمثل النمو السكاني، أما فتمثل مستوى التكنلوجيا، وعلى وفق أنموذج سولو المزيد يمكن افتراض، حيث تمثل حدا ثابتا، وتمثل حد الخطأ (Mankiw, et al,1992,407-437).

بناء على ما تقدم يمكن كتابة الأنموذج النهائي على وفق الصيغة الآتية:

$$\ln y = a + \frac{\alpha}{1-\alpha}\ln s_k + \frac{\beta}{1-\alpha}\ln h - \frac{\alpha}{1-\alpha}\ln n + u \qquad (4)$$

إن هذه الصيغة طبقا لطريقة الاشتقاق تمثل محددات متوسط نصيب العامل من الناتج في الحالة الساكنة، بمعنى أن قيم المعاملات تعكس تأثير العوامل في الأجل الطويل.

المبحث الثاني/ صورة النمو الاقتصادي في البلدان العربية.

منذ ثمانينيات القرن الماضي والنمو الاقتصادي في المنطقة العربية يمر بأزمة، بعد التقدم السريع الذي حققه خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي، الذي عززه اكتشاف الموارد الطبيعية في المنطقة (Bista et al, 1997, p5)، أما بعد عام (1980) وحتى سنة (2003) فقد كان هناك ركود بل انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما في البلدان المنتجة للبترول حيث انخفض معدل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان من (27738) دولار (محسوبا بالأسعار الثابتة على أساس أسعار سنة 1996) سنة (1980) إلى (18557) سنة (2003)، أما بعد (2003) ولغاية (2007) فقد كان هناك تحسن طفيف لكن بقي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كثير البلدان العربية سنة (1980) يعد أعلى مما هو عليه سنة (2007) حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية النفطية في تلك السنو حوالي (22095) دولار (Penn World Table PWT6.3)، والشكل (1) يظهر بوضوح حالة الركود التي شهدتها البلدان العربية بعد سنة (1980).

شكل(١)
لوغارتم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
في البلدان العربية للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٧

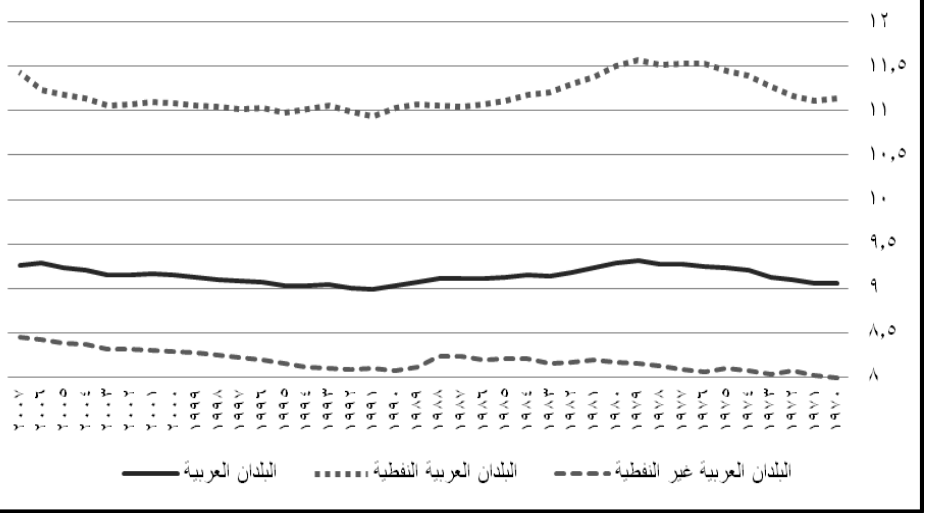

الشكل(1) من إعداد الباحث والمتغير المستخدم هو:
Logarithm of Real GDP per capita in constant prices (Reference year is 1996, Chain) Source: Penn World Table Version 6.3

إلى جانب هذا الركود والتراجع في معدلات النمو الاقتصادي يظهر النمو الاقتصادي في البلدان العربية تذبذباً كبيرا من سنة لأخرى، كما يظهر في الشكل (2).

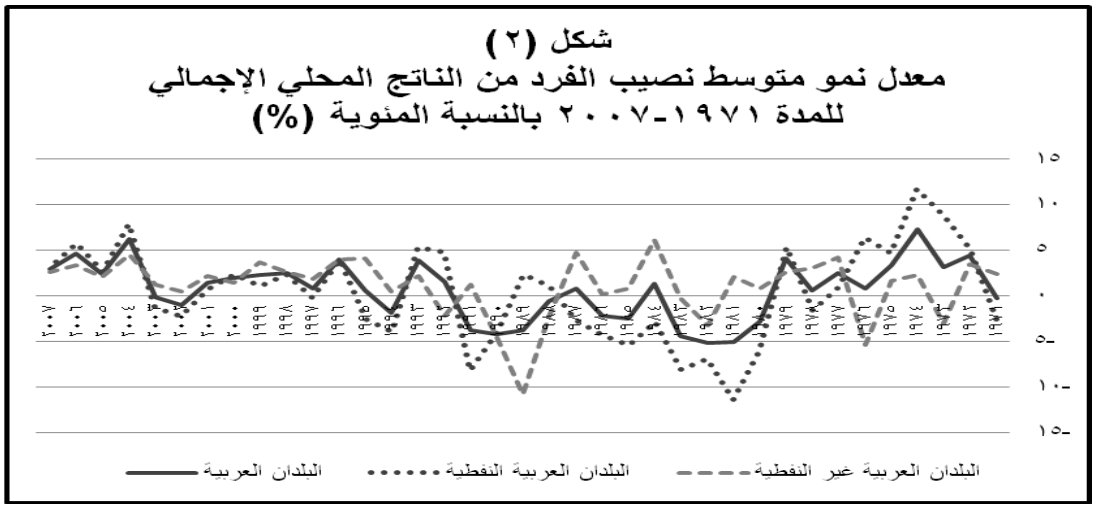

الشكل (2) من إعداد الباحث والمتغير المستخدم هو:

Growth of Logarithm of Real GDP per capita in constant prices (Reference year is 1996, Chain) Source: Penn World Table Version 6.3

وتبدو أزمة النمو الاقتصادي بشكل أوضح من خلال المقارنة بين مسارات لوغارتم متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة العربية من جهة وبلدان جنوب شرق أسيا من جهة ثانية كما يوضحها الشكل (3).

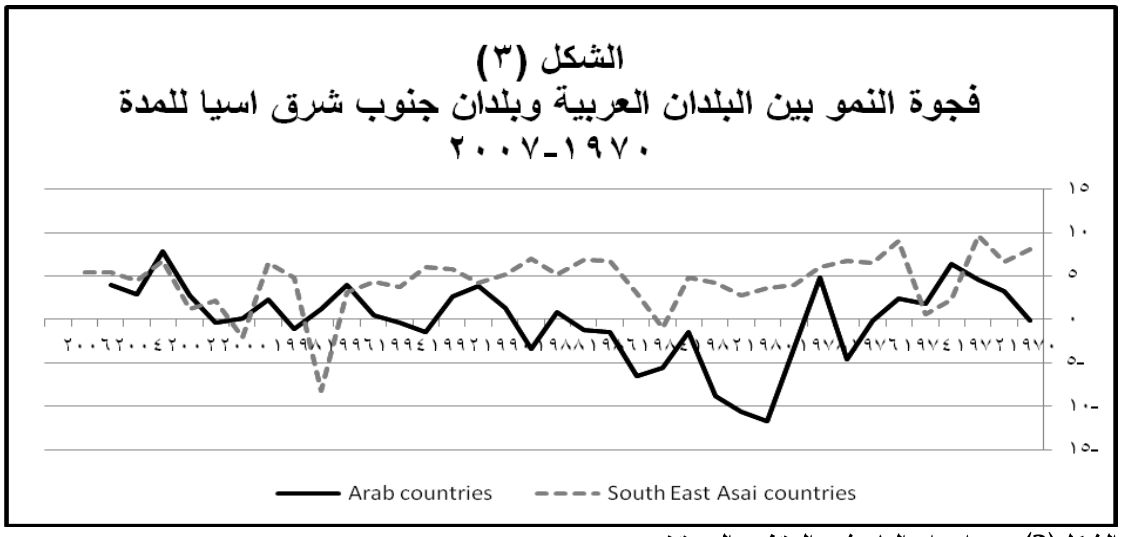

الشكل(3) من إعداد الباحث والمتغير المستخدم هو:

Growth of Real GDP per capita in constant prices (Reference year is 1996, Chain) Source: Penn World Table Version 6.3

وكما يظهر من الشكل (3)، تظهر معدلات النمو الاقتصادي في البلدان العربية سالبة أو قريبة من الصفر خلال معظم سني الفترة، في حين تعد معدلات النمو الاقتصادي في بلدان جنوب شرق أسيا مرتفعة باستثناء سنة (1997) التي شهدت أزمة مالية، لكن بعدها عاودت معدلات النمو إلى مستواها الموجب، وهذا مؤشر واضح على وجود مشكلة حقيقية في أداء النمو الاقتصادي في بلدان المنطقة العربية تقتضي الدراسة والتحليل المعمق.

المبحث الثالث/ العلاقة بين النمو الاقتصادي ومحدداته في البلدان العربية في الدراسات السابقة.

لقد حاولت عدد من الدراسات تحليل العلاقة ما بين النمو الاقتصادي في البلدان العربية من جهة ومحدداته الكلاسيكية من جهة أخرى، من أبرزها دراسة عامر بساط (Amer Bisat) ومحمد العريان (Mohammed El.Erian) وثوماس هلبلنج (Thomas Helbling) لسنة (1997)، ودراسة سلاي (Sala –i–Martin) مارتن وإلسا آرتدي Elsa Artadi لسنة (2003)، اللتان تناولتا علاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي في البلدان العربية، إذ إن نسب الاستثمار في البلدان العربية لم تكن منخفضة مقارنة بمجموعات أخرى من البلدان، فقد بلغ معدل هذه النسبة (24.6 %) خلال المدة (1974–2000)، وهي تفوق نسب الاستثمار السائدة في مجموعة بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD التي بلغ معدلها خلال هذه المدة (22.9 %) ولا تقل كثيرا عن نسب الاستثمار في بلدان جنوب شرق آسيا البالغة (29.9%).

إن نسب الاستثمار في البلدان العربية المنتجة وغير المنتجة للبترول ارتفعت من (17%) في المرحلة السابقة لصدمة أسعار البترول إلى (27 %) في المرحلة التالية لها، كما ارتفعت هذه النسبة إلى (28 %) خلال المدة (1981 – 1985)، لكن معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه المدة كانت سالبة (Sala–i–Martin & Artadi, 2003, p9).

بشكل عام إن العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في البلدان العربية لم تكن على وفق ما تتنبأ به نظريات النمو الاقتصادي فقد كانت نسب الاستثمار خلال (1970 – 1990) أعلى مما كانت عليه خلال ستينيات القرن الماضي لكن معدلات النمو كانت اقل، وقد طُرحت وجهات نظر مختلفة عن العوامل التي تقف وراء هذه المفارقة، أهمها :-

1. إن نسبة الاستثمار العام إلى الاستثمار الخاص في البلدان العربية تعد كبيرة مقارنة بالبلدان المتقدمة أو حتى البلدان النامية، وهذا قد يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي إذ إن الاستثمار العام اقل كفاءة وإنتاجية من الاستثمار الخاص، إذ إن تمويل الاستثمار العام عبر الاقتطاع الضريبي من القطاع الخاص يؤثر سلبا في الاستثمار الخاص، ومن ثم في النمو الاقتصادي، ويلاحظ أن نسبة الاستثمار الخاص إلى الاستثمار العام في البلدان العربية بشكل عام ارتفعت من (1,6) في ثمانينات القرن الماضي إلى (2,4) في التسعينات، في حين كانت هذه النسبة في مجموعة بلدان OECD (7,5) في الثمانينات وانخفضت إلى (6,6) في التسعينات، وبلغت النسبة هذه في بلدان جنوب شرق أسيا في الثمانينات (4,8) وارتفعت إلى (5,1) في التسعينيات (Sala–i–Martin & Artadi, 2003, p11–13).
2. عدم كفاية وكفاءة الاستثمار الخاص في البلدان العربية، وذلك بسبب عدم وجود قنوات ملائمة لتحويل المدخرات إلى مشاريع استثمارية منتجة، إذ تهيمن المؤسسات المصرفية على القطاع المالي في البلدان العربية في حين تتصف أسواق المال بالبدائية، وقد تكون غير موجودة أصلاً (Sala–i–Martin & Artadi, 2003, p13–14)، إذ تظهر مؤشرات نسبة الرسملة إلى إجمالي الناتج المحلى، وقيمة الأسهم المتبادلة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي انخفاضا كبيراً مقارنة ببلدان نامية أخرى مثل بلدان جنوب شرق أسيا، إذ بلغت نسبة الرسملة إلى إجمالي الناتج المحلي للمدة (1998–2003) في البلدان العربية (33,4%) ، مقابل(70%) في بلدان جنوب شرق آسيا، أما قيمة الأسهم المتبادلة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي فقد بلغت في المدة نفسها (10%) في البلدان العربية مقابل (58%) في بلدان جنوب شرق أسيا (World Bank, 2011).
3. انخفاض إنتاجية الاستثمارات إذ إن معدل نمو الإنتاجية الكلية السنوي الذي يقيس كفاءة المشاريع الاستثمارية كان سالباً في معظم البلدان العربية خلال المدة (1971–1996) إذ تراوحت قيمه ما بين (-3,6) في الجزائر، و (2,4) في عمان علما أن أربعة بلدان فقط من ثلاثة عشر بلد عربي توفرت فيهم بيانات حققت معدل نمو إيجابي للإنتاجية الكلية (Bisat, et al, 1997, p18).

لقد عزت ذلك دراسة (سلاي مارتن وأرتدي) إلى عدد من الأسباب هي: (Sala-i-Martin & Artadi, 2003, p17-21)

أ- عدم الاستقرار السياسي المتمثل بالحروب والصراعات الطائفية التي شهدتها المنطقة العربية خلال العقود الأخيرة، والتي أدت إلى تحطيم الكثير من القدرات الإنتاجية للبلدان العربية، وأثرت سلباً في البيئة الاستثمارية، ومن ثم أدت إلى تدني مستويات الدخول في هذه المنطقة .

ب- ضعف البيئة الاستثمارية بسبب الحروب والصراعات السياسية من جانب، وبسبب القيود والعوائق المؤسسية المفروضة من قبل السلطات العامة من جانب آخر، أدى إلى خشية القطاع الخاص من الاستثمار، وإلى غياب البيئة التنافسية. كل ذلك انعكس سلبا على الكفاءة الإنتاجية للاستثمارات.

ت- تدنى مستوى رأس المال البشري في البلدان العربية الذي ينعكس سلبا على كفاءة اليد العاملة مما يؤدي إلى عدم تشجيع المستثمرين على توظيف اليد العاملة العربية في استثماراتهم، وتظهر مؤشرات معدلات الالتحاق في مختلف المستويات الدراسية في البلدان العربية انخفاضا عن المستوى العالمي لمعدلات الالتحاق، ففي سنة (2001) بلغ معدل الالتحاق في التعليم الابتدائي (85%) مقابل (93,3%) في بلدان جنوب شرق أسيا وبلغ معدل الالتحاق في التعليم الثانوي(55%) في البلدان العربية مقابل (85%) في بلدان جنوب شرق أسيا، أما نسب الالتحاق في التعليم العالي فبلغ في البلدان العربية (13%) مقابل (24%) في بلدان جنوب شرق أسيا (World Bank, 2011).

أما بالنسبة لرأس المال البشري في البلدان العربية فالصورة قد تبدوا مغايرة عما توصلت إليه الدراسات النظرية والتطبيقية. فقد أكدت نظريات النمو الحديثة منذ ثمانينيات القرن الماضي أهمية راس المال البشري بوصفه احد محددات النمو الاقتصادي الأساسية، لاسيما نظريتي (روبرت لوكاس Robert Lucas) سنة (1988) (Lucas, 1988, p3-42)، (وبول رومر Paul Romer) سنة (1990) (Romer,1990, p71-102) اللتين أكدتا على دور رأس المال البشري في تحقيق نمو اقتصادي مستمر في المدى البعيد، بل حتى النظرية الكلاسيكية أقرت بأهميته ودوره في زيادة معدل النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والقصير على أقل تقدير كما في دراسة مانكيو ورومر وويل (Mankiw Romer Wiel) لسنة (1992) (Mankiw , et al, p407-437)، وقد أكدت الدراسات التطبيقية دور رأس المال البشري بوصفه محدداً مهما بل ربما الأهم في تحقيق النمو الاقتصادي في معظم بلدان العالم النامية منها والمتقدمة مثل دراسة بسانيني وآخرون سنة (2004) (Bassanini, et al, 2004)، ودراسة صندوق النقد الدولي سنة (2004) (Baldacci, et al, 2004)، وغيرها من الدراسات.

لقد تناول البنك الدولي التعليم في البلدان العربية في تقرير له سنة (2007)، أوضح فيه أن البلدان العربية شرعت في الاستثمار في رأس المال البشري في وقت متأخر عن المناطق الأخرى، غير أنها حالما شرعت في ذلك فإنها أنفقت بشكل عام نسبة مئوية عالية نسبيا من إجمالي ناتجها المحلي على التعليم، ورفعت بسرعة من متوسط مستوى التعليم بين سكانها. فعلى مدى السنوات الأربعين الماضية، خصصت البلدان العربية للتعليم في المتوسط نسبة (5%) من إجمالي الناتج المحلي و(20%) من النفقات الحكومية، وهو أكثر مما خصصته البلدان النامية الأخرى التي لديها مستويات مماثلة لمتوسط دخل الفرد. ونتيجة لذلك تمكنت المنطقة من تحسين إمكانية الحصول المتساوي على التعليم في مراحله كافة. وتعد هذه انجازات رائعة، إذا أخِذ في الحسبان أن المنطقة بدأت في الستينيات ولديها بعض أكثر المؤشرات التعليمية انخفاضا في العالم، كما بلغت البلدان العربية، مستوى جيد في الالتحاق في مرحلة التعليم الابتدائي وزادت معدلات الالتحاق في المدارس الثانوية ثلاثة أمثال تقريبا فيما بين عامي (1970) و (2003) وخمسة أمثال في مرحلة التعليم العالي. وقد توجت إنجازات المنطقة بسد فجوه التعليم بين الجنسين، وقد أصبحت المساواة بين الجنسين شبه كاملة في مرحلة التعليم الأساسي. وعلى الرغم من إن المنطقة بدأت ولديها مستويات منخفضة نسبياً للمساواة بين الجنسين، فإن المؤشرات في مرحلتي التعليم الثانوي والعالي لا تختلف كثيرا عنها في منطقتي أمريكا اللاتينية وشرق أسيا. وقد أدى هذا الاستثمار أيضاً إلى تحسن في مستويات التعليم وبعض القدرات الأساسية. وقد خفضت معدلات الأمية إلى النصف في العشرين سنة الماضية، وانخفض بسرعة الفرق المطلق بين الذكور والإناث في معدلات محو الأمية بين البالغين. ومن حيث نواتج تعليم الطلاب، سجلت بعض بلدان المنطقة نتائج جيدة نسبيا في الاختبارات الدولية، مثل دراسة (TIMSS)، ولاسيما في الرياضيات والعلوم (البنك الدولي، 2007، ص3).

وعلى الر غم من التحسينات التي طرأت على التحصيل التعليمي، فقد كان النمو الاقتصادي في المنطقة على مدى السنوات العشرين الماضية منخفضاً نسبياً. ومن المفارقات أن ارتفاع النمو الاقتصادي قابله انخفاض مستويات التحصيل التعليمي في الستينيات والسبعينيات، وبالمثل فإن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، التي تقيس تأثير عوامل أخرى غير الزيادات في رصيد رأس المال المادي والبشري، كانت منخفضة أو سالبة في البلدان العربية خلال الثمانينات والسبعينات، وهي الفترة التي كان التحصل التعليمي فيها آخذا في الزيادة .

ويشير هذا إلى أن التحصيل التعليمي لم يسهم كثيراً في زيادة النمو الاقتصادي أو الإنتاجية في المنطقة. وهناك تفسيرات ممكنة للعلاقة الواهية بين التعليم والنمو الاقتصادي في المنطقة العربية، احدها هو أن مستوى التعليم في المنطقة منخفض جداً بحث أن التعليم لا يسهم في زيادة النمو والإنتاجية، وثمة تفسير أخر هو أن المستوى النسبي وليس المطلق للنواتج التعليمية هو الذي يفسر الصلة الواهية بين التعليم والنمو الاقتصادي في المنطقة، فالاستثمار الأجنبي المباشرة على سبيل المثال، ينجذب إلى البلدان التي لديها نواتج تعليمية افضل، مع تساوي العوامل الأخرى كافة. ويرتبط تفسير ثالث بالتباين في التحصيل التعليمي، فهو اكبر في منطقة العربية منه في المناطق الأخرى، وتشير بحوث دولية إلى أن التوزيع الأكثر تساويا للتحصيل التعليمي يرتبط ارتباطاً ايجابياً بتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى. وأخيراً، يمكن أيضاً أن تكون الصلة الضعيفة بين نواتج التعليم والنمو الاقتصادي مرتبطة بارتفاع مستويات التوظيف في القطاع العام، وانخفاض أعداد القطاعات الاقتصادية الديناميكية القادرة على المنافسة الدولية (البنك الدولي، 2007، ص5).

وهناك من يرى أن سبب هذه العلاقة غير المتوقعة بين التعليم والنمو الاقتصادي هو نوعية نظام التعليم المتدنية والتي لا ترتبط باحتياجات المنشآت الإنتاجية، والدليل على ذلك ارتفاع نسب البطالة بين المتعلمين في البلدان العربية، وتدني مستوى الأجور الحقيقية، والأكثر أهمية هو فشل النظام التعليمي في تعليم المواطنين العرب كيفية التكيف مع التغييرات التكنولوجية العالمية، كما أن نظام التعليم العربي لا يهيئ الطلبة لاستيعاب المعرفة والتكنولوجيا العالمية، فدخول الانترنت في المجتمعات العربية ضئيل جداً مقارنة ببلدان OECD وبلدان جنوب شرق أسيا بسبب ارتفاع أسعار استخدام شبكة الانترنت في البلدان العربية بشكل كبير مقارنة بتلك البلدان، إذ تبلغ كلفة استخدام الانترنت في البلدان العربية (35$) شهريا، حسب تقارير اتحاد الاتصالات الدولي (ITU)، في حين تبلغ هذه الكلفة اقل من 23$ في بلدان OECD، واقل من (13$) في بلدان جنوب شرق أسيا، فمثلا في الولايات المتحدة تصل كلفة استخدام الانترنت (7$) شهرياً في حين تصل هذه الكلفة إلى 45$ في اليمن، إلى جانب ذلك إن التدريب على التكنولوجيا الحديثة في البلدان العربية اقل بكثير عما هي عليه الحال في البلدان الصناعية(Sala-i-Martin & Artadi, 2003, p21-22).

المبحث الثالث/ الإصلاحات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية

لقد تكونت لدى عدد من البلدان العربية القناعة بأهمية سياسات التصحيح وإعادة الهيكلة وضرورة الاستمرار فيها. حيث انخرط عدد من البلدان العربية في برامج تصحيح شاملة، بمساعدة المؤسسات الدولية والعربية. من هذه البلدان كل من مصر والجزائر وتونس والمغرب والأردن كما قام السودان بتطبيق برنامج تصحيح اقتصادي يهدف لإزالة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد السوداني. كما استمرت دول مجلس التعاون في الخليج العربي في تطبيق السياسات التي انتهجتها منذ عدة سنوات للتكيف مع عوائد تصدير النفط المنخفضة وإمكانية تنويع مصادر دخلها. ويمكن تحديد أهم عناصر سياسات التكيف وإعادة الهيكلة في البلدان العربية على وفق ما يأتي (الكفري، 2002، ص 168-169):

1. إحداث تعديلات في هيكل ملكية وسائل الإنتاج، حيث طرحت بعض المؤسسات العامة والشركات الحكومية في بعض البلدان العربية للبيع، وتم بيع بعضها بالفعل في مصر والأردن وتونس والجزائر، كما صدرت قوانين بإحداث الشركات القابضة والشركات التابعة لها وقوانين أخرى تنظم العلاقة بين المالك والمستأجر لبعض المؤسسات.
2. إصدار قوانين تنظم عمل السوق المالية وتداول رأس المال بهدف زيادة فعالية آلية السوق وتعزيز اتجاه تحديث هيكل الملكية، مع إمكانية تداول أسهم وسندات المشروعات الخاصة والمشروعات العامة.
3. إحداث تعديلات جوهرية في أسلوب إدارة المشروعات العامة ولاسيما ما يتعلق منها بتحديد أسعار المنتجات (تحريرها)، وكذلك تحرير أسعار الصرف وتوحيدها، واعتماد مبدأ التمويل الذاتي، وإنشاء صناديق وبنوك الاستثمار الوطنية وتفعيل نشاطها، وإعادة تنظيم مجالس الإدارة ومنح الإدارة مرونة وبخاصة في موضوع تحويل الملكية والدمج والتصفية.

4. تحجيم وظيفة الموازنة العامة كأداة للتوازن الاجتماعي، من خلال برنامج انكماشي للإنفاق الاجتماعي وتقليص الدعم، لإطلاق العوامل الاقتصادية وحدها لبلوغ التوازن من ناحية ولمكافحة التضخم من ناحية أخرى.
5. رفع القيود الجمركية عن الواردات والسماح باستيراد السلع المحظورة كلياً أو جزئيًا وذلك بإتاحة عمل آليات السوق بشكل مطلق وإلغاء الحماية تدريجياً، على الرغم من معارضة بعض المنتجين ولاسيما في القطاع الخاص لمثل هذه الإجراءات لأنها تؤثر في صناعاتهم الوليدة علماً بأن الحماية تدفع المنافسة خارجاً لذا لابد من إشاعة المنافسة بشكل عام.

أما أهداف برامج التصحيحات الهيكلية في البلدان العربية فهي تهدف على المدى القصير إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات وذلك من خلال الضغط على الطلب الداخلي، وتتخذ عادة بعض الحكومات إجراءات عاجلة خاصة تتمثل في تخفيض قيمة العملة المحلية، وخفض الإنفاق العام عن طريق تجميد الأجور والحد من الواردات والاستثمارات. أما على المدى الطويل فتهدف إلى تطوير العرض الداخلي للسلع والخدمات، وتحسين مستوى أداء جهاز الإنتاج، والحد من هدر الموارد المتاحة، ودعم القدرة التنافسية للإنتاج (الكفري، 2002، ص169).

لقد تناول عدد من الدراسات الآثار الاقتصادية لهذه السياسات في البلدان العربية منها الدراسة التي أعدها المعهد العربي للتخطيط بالكويت، حيث توصلت الدراسة إلى أنه لم يكن هناك من تحسن في أداء معدل نمو دخل الفرد في إي من البلدان العربية التي تضمنتها الدراسة (مصر والسودان وتونس والمغرب والجزائر وموريتانيا والأردن)، بل كان هناك تدهور في كل من الجزائر (التي انخفض فيها متوسط معدل نمو دخل الفرد من حوالي (2,2%) لفترة ما قبل التطبيق إلى سالب واحد في المائة لفترة ما بعد تطبيق برنامج الإصلاح)، ومصر (من حوالي (4,4%) إلى (2,4%))، وقد كان هناك أيضا تدهور في الأداء في كل من الأردن وتونس والسودان والمغرب وموريتانيا إلا أنه لم يكن معنويا(علي، 2007، ص2-4).

لقد عد (بيتر ننوكام Peter Nunnenkamp) الفشل في تحقيق الإصلاحات الداخلية إلى جانب الصدمات الخارجية، والخلل المؤسسي، هي العوامل المسؤولة عن الأداء السيئ للنمو الاقتصادي في لبلدان العربية، فمن أمثلة الصدمات الخارجية التي يسوقها (ننكام) الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق، والذي أثر في النمو الاقتصادي في الأردن خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، في الوقت الذي أدى فيه اكتشاف البترول في السودان إلى أن تتبوأ السودان قمة البلدان العربية في أداء النمو الاقتصادي فيها خلال العقد ذاته، أما عن الفشل في الإصلاحات الداخلية فتؤيده من وجهة نظر نانوكم عدد من الدلائل أهمها :-

1. عدم الاستفادة من وصفات البنك وصندوق النقد الدوليين في إطار ما يعرف بإجماع واشنطن (Washington Consensu)، إذ يرى ننوكام أن البلدان العربية خلال عقد الثمانينات لم تنجح في تقليل التدخل الحكومي في الاقتصاد الذي تجسد في كبح التضخم وارتفاع حجم النفقات الحكومية، وهذا يخالف وصفة البنك وصندوق النقد الدوليين.
2. انخفاض التكوينات الرأسمالية المادية والبشرية، وعدم كفاءة الأنظمة التعليمية، وزيادة معدلات الرسوب والإعادة في المراحل الدراسية المختلفة في معظم البلدان العربية.
3. عجز البلدان العربية عن تحقيق التقدم في الاندماج بالاقتصاد الدولي لأسباب منها القيود المفروضة على التجارة الخارجية، مثل ارتفاع تكاليف إبرام الصفاقات التجارية، وعدم كفاءة إجراءات التراخيص الكمركية، وضعف خدمات النقل والاتصالات .
4. ضعف تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في عدد من البلدان العربية مقارنة ببقية البلدان النامية، ما يعكس ربما ضعف إجراءات التحررية الاقتصادية.

أما ما يخص الخلل المؤسسي فإن مؤشرات الأداء المؤسسي الستة (لكوفمان وآخرون Kaufmann, et al) وهي: التصويت والمساءلة، والاستقرار السياسي، وكفاءة الجهاز الحكومي، ونوعية التنظيم، ودور القانون، والسيطرة على الفساد، تشير بوضوح إلى انخفاض مقاديرها مقارنة ببلدان جنوب شرق أسيا. إذ تتراوح قيم كل مؤشر ما بين (-2,5 و2,5) حيث يشير ارتفاع المؤشر إلى كفاءة الأداء المؤسسي الذي يوفر بيئة محفزة للوحدات الاقتصادية، وهذا يشجع تحقيق تراكم في عوامل الإنتاج الذي ينعكس في النهاية على زيادة النمو الاقتصادي (Kaufmann, et al,2010, p4).

ففي عام 2003 بلغ مؤشر التصويت والمسألة في البلدان العربية (-1,07) مقابل (-0,14) في بلدان جنوب شرق أسيا، وبلغ مؤشرالاستقرار السياسي في البلدان العربية (-0,48) مقابل (-0,27) في بلدان جنوب شرق أسيا، وبلغ مؤشر كفاءة الجهاز الحكومي في البلدان العربية (-0,25) مقابل (0,52) في بلدان جنوب شرق أسيا ، وبلغ مؤشر نوعية التنظيم في البلدان العربية (-0,34) مقابل (0,35) في بلدان جنوب شرق أسيا ، وبلغ مؤشر دور القانون في البلدان العربية (-0,19) مقابل (0,14) في بلدان جنوب شرق أسيا ، وبلغ مؤشر السيطرة على الفساد في البلدان العربية (-0,22) مقابل (0,18) في بلدان جنوب شرق أسيا (Worldwide Governance Indicators, 2010).

المبحث الرابع/ التحليل القياسي لتأثير محددات النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي في كل من البلدان العربية وبلدان جنوب شرق أسيا.

بعد ما أشره واقع النمو الاقتصادي من سوء واضح في الأداء، وعدم فاعلية عوامل النمو الاقتصادي، أو سياسات الإصلاح الاقتصادي، بات من الضروري الوقوف على المشكلة بالأرقام الفعلية، ومقارنتها بتجارب أخرى لبلدان بدأت مسيرتها التنموية في النقطة ذاتها التي بدأت منها المنطقة العربية، ويمكن عد بلدان جنوب شرق أسيا نموذجا جيدا للمقارنة.

يتمثل التحليل هنا بإجراء انحدار خطي لعوامل النمو التقليدية (رأس المال المادي والبشري، والنمو السكاني) على متوسط نصيب العامل من إجمالي الناتج المحلي بالقيمة الحقيقية، حيث يتم اعتماد الإنموذج الموضح في المعادلة (4)، في التحليل وذلك بالتطبيق على بيانات جدولية، بعد إجراء الاختبارات الضرورية لضمان سلامة التحليل القياسي، وفيما يأتي بيان لأساليب التحليل والاختبارات القياسية المستخدمة في البحث، إلى جانب عينة البحث والمتغيرات الاقتصادية ومصادر بياناتها.

أولاً: طرائق التحليل

قبل الدخول في بيان المتغيرات المستخدمة ونتائج التحليل لابد من التنويه إلى أن البحث اعتمد طريقة دمج جميع البلدان في تحليل واحد على وفق أسلوب تحليل البيانات الجدولية حيث اعتمدت طريقتي الأثر الثابت (Fixed Effect) والأثر العشوائي (Random Effect) في التحليل.

ويقصد بالبيانات الجدولية تلك البيانات التي تتناول قيم متغير ما لعدد من الوحدات المقطعية (بلدان، منشآت، أفراد، ...إلخ)، خلال عدد من المدد الزمنية (سنوات، أشهر، أيام،...إلخ)، حيث يؤخذ بالحسبان في تحليل انحدار المتغيرات ذات البيانات الجدولية أثر التباين بين الوحدات المقطعية على قيم المعاملات. إذ يختلف التعامل مع هذا الأثر –غير المشاهد–، باختلاف الافتراضات المتعلقة بطبيعة العلاقة التي تربطه مع المتغيرات التفسيرية داخل الأنموذج، فإذا تم افتراض وجود ارتباط خطي بين أثر تباين الوحدات المقطعية وبقية المتغيرات التفسيرية يتم اعتماد ما يعرف بطريقة الأثر الثابت ((Fixed Effect (FE) في تحليل الانحدار، أما إذا تم افتراض عدم وجود ارتباط خطي بين هذا الأثر وبقية المتغيرات التفسيرية فيتم اعتماد ما يعرف بطريقة الأثر العشوائي ((Random Effect (RE).

إن التعامل مع أثر تباين الوحدات المقطعية على وفق طريقة الأثر الثابت (FE) يتم من خلال إضافة هذا الأثر إلى الحد الثابت في معادلة الانحدار كما توضحه الصيغة الآتية:

$$Y_{it} = a_i + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + \cdots + +\beta_k X_{kit} + u_{it} \qquad (1)$$
$$i = 1,2,..,N\,;t = 1,2,\ldots,T$$

حيث يمثل المتغير المعتمد، و لغاية لمتغيرات التفسيرية بينما يمثل كل من وعدد الوحدات المقطعية والمدد الزمنية على التوالي، أما الحد فيمثل الحد الثابت الذي يختلف من وحدة مقطعية لأخرى –ليعكس أثر التباين بينها–، لكنه يبقى ثابتا عبر الوحدات المقطعية، وتمثل و لغاية معاملات ثابتة لجميع الوحدات المقطعية والمدد الزمنية، وأخير تمثل الحد العشوائي.

ويطلق على هذه الطريقة أيضا طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variables (LSDV))، وذلك لوجود المتغيرات الوهمية في أنموذج الانحدار بما يسمح باختلاف الحد الثابت بين الوحدات المقطعية.

أما على وفق طريقة الأثر العشوائي (RE) فيتم التعامل مع الأثر غير المشاهد لتباين المجموعات على أنه عشوائي وغير مرتبط ببقية المتغيرات التفسيرية كما موضح في المعادلة الآتية:

$$Y_{it} = a + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + \cdots + +\beta_k X_{kit} + (v_i + u_{it}) \qquad (3)$$
$$i = 1,2,..,N\,;t = 1,2,\ldots,T$$

حيث يمثل الأثر غير المشاهد لتباين المجموعات، ويظهر مع الحد العشوائي، في حين يبقى الحد الثابت واحد لجميع الوحدات المقطعية، وتستخدم في هذه الحالة الطريقة لعامة للمربعات الصغرى Generalized Least Squares (GLS) في تقدير معلمات الأنموذج (Asteriou and Hall, 2007, 346-348).

ثانياً: الاختبارات المستخدمة.

أ. اختبار جذر الوحدة (Unit root Test):

جذر الوحدة إحدى المشكلات التي تواجه السلاسل الزمنية غير الساكنة (Non stationary)، إذ يكون تباين السلسلة أو وسطها الحسابي أو الاثنين معا مرتبطين بالحد العشوائي، وفي مثل هذه الحالة يتعذر استخدام طرائق التقدير المتعارف عليها مثل طريقة OLS أو غيرها، لذا لابد من التأكد من خلو المتغير الذي يأخذ شكل السلسلة الزمنية من هذه المشكلة، وإجراء المعالجات اللازمة في حال وجودها.

والاختبار التقليدي يتمثل بإجراء انحدار لقيم المتغير ضمن سلسلة زمنية بعد أخذ الفرق الزمني الأول لها على القيم السابقة للسلسلة ذاتها، فإذا كانت معاملات الانحدار معنوية دل ذلك على وجود مشكلة جذر الوحدة.

وفي حالة البيانات الجدولية قد تتباين الوحدات المقطعية فيما بينها من حيث وجود أو عدم وجود مشكلة جذر الوحدة، لذا تستخدم طرائق خاصة لاختبار وجود جذر الوحدة في هذا النمط من البيانات منها طريقة اختبار لفاين لن وتشو Levin, Lin and Chu (LLC). إذ يقوم اختبار (LLC) على فرضيتين متقابلتين الأولى (فرضية العدم)، وتنص على أن جميع الوحدات المقطعية المكونة للبيانات الجدولية غير ساكنة، والثانية (الفرضية البديلة)، وتنص على أن جميع الوحدات المقطعية المكونة للبيانات الجدولية ساكنة، ويتم اختبار الفرضيتين باستخدام إحصائية ***t*** الخاصة بطريقة LLC، وتوجد جداول خاصة معدة من قبل Levin &Lin (1993) تتضمن القيم الحرجة لهذه الإحصائية (Hsiao, 2002, p299-300).

اختبار (Hausman)

يستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين طريقتي الأثر الثابت (FE) والأثر العشوائي (RE)، من حيث اتساق المقدرات المقيمة بكلا الطريقتين. إذ يتناول الاختبار تحديدا فرضيتي وجود أو عدم وجود ارتباط بين الحد الذي يمثل الأثر غير المشاهد (الناجم عن تعدد الوحدات المقطعية للمدة الزمنية نفسها)، وبقية المتغيرات التفسيرية. فإذا كان هذا الارتباط معنوي ففي هذه الحالة يتم ترجيح مقدرات طريقة FE التي تسمح بوجود مثل هذا الارتباط، أما إذا كان هذا الارتباط غبر معنوي ففي هذه الحالة يتم ترجيح مقدرات طريقة RE، التي تفترض عدم الارتباط. حيث تعد هذه الطريقة في هذه الحالة أكثر كفاءة من طريقة FE.

ويستخدم في الاختبار ما يعرف بإحصائية (Hausman) ويرمز لها (***H***) ، وهي تتبع توزيع مربع كاي Chi-square.

$$H = \left(\hat{\beta}^{FE} - \hat{\beta}^{RE}\right)' \left[Var\left(\hat{\beta}^{FE}\right) - Var\left(\hat{\beta}^{RE}\right)\right]^{-1} \left(\hat{\beta}^{FE} - \hat{\beta}^{RE}\right) \sim \chi^2(k) \qquad (٤)$$

حيث تمثل متجه معاملات أنموذج الانحدار بطريقة FE، و متجه معاملات أنموذج الانحدار بطريقة RE، أما ***Var*** فتشير لتباين المعاملات، وترمز ***k*** لعدد المعاملات.

إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية أكبر من القيمة الحرجة لإحصائية المقابلة لدرجة الحرية ، فهذا يعني وجود فرق معنوي بين قيم المعلمات المقدرة باستخدام كلتا الطريقتين، عندئذ يتم ترجيح طريقة FE، بوصفها لا تقيد الإنموذج بشرط عدم وجود ارتباط بين الحد الذي يمثل الأثر غير المشاهد للوحدات المقطعية والمتغيرات المفسِّرة، خلافا لطريقة RE التي تضع مثل هذا الشرط، أما في حالة عدم وجود فرق معنوي ففي هذه الحال يتم ترجيح طريقة (RE) بوصفها أكثر كفاءة من طريقة (FE) (Asteriou and Hall, 2007, 348-349)

ثالثاً: المتغيرات

تم استخدام المتغيرات الأساسية التي تستخدم في العادة من قبل دراسات النمو الاقتصادي وهذه المتغيرات هي:

أ. المتغير المعتمد: القيمة الحقيقية لمتوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي مقيميا بالقوة الشرائية الثابتة على أساس أسعار سنة (2005) مأخوذا من قاعدة بيانات هستن- سومر (Heston- Summers Database) الشهيرة، المعروفة بجدول (Penn World) نسبة إلى جامعة (بنسلفانيا Pennsylvania) في الولايات المتحدة الأمريكية التي تقوم بنشر هذه البيانات بشكل دوري.

ب. المتغيرات التفسيرية:

1. متغير رأس المال المادي: تم تمثيله بنسبة التكوين الرأسمالي الثابت إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مأخوذا من قاعدة بيانات ,(Global Development Network Growth Database) في جامعة نيويورك
2. متغير رأس المال البشري: تم تمثيله بمتوسط نصيب الفرد فوق سن (15) من سنوات التعليم مأخوذا من بيانات بارو ولي Barro-Lee المعتمدة بشكل أساسي في حساب هذا المتغير.
3. متغير النمو السكاني: تم تمثيله بمعدل النمو السنوي للسكان* وهو مأخوذ أيضا من قاعدة بيانات (Global Development Network Growth Database).

رابعاً: عينة البحث

لقد اعتمد البحث في تحليله على ما متوفر من بيانات تخص البلدان العربية، حيث أتيحت للبحث بيانات كافية عن تسعة بلدان عربية هي كل من الجزائر ومصر وتونس والمغرب والسودان وموريتانيا والبحرين وسوريا والأردن وذلك للمدة (1960-2005)، مع وجود بعض البيانات المفقودة لبعض البلدان مثل الأردن والبحرين والسودان وتونس، وقد أخذت قيم المتغيرات لكل خمس سنوات، وذلك تقيدا بما هو متاح من بيانات رأس المال البشري المحسوبة لكل خمس سنوات.

أما مجموعة بلدان جنوب شرق أسيا فقد توفرت بيانات كاملة عن المتغيرات الداخلة في التحليل لعشرة بلدان هي كل من: الصين، وفيجي، وهونغ كونغ، وأندنوسيا، وكوريا الجنوبية، وماليزيا، وبيبوانيوغينيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلند.

خامساً: النتائج

تظهر نتائج اختبار جذر الوحدة في الجدول (1) أن جميع المتغيرات ساكنة ما يسمح باستخدام طريقة المربعات الصغرى من دون أي تعديل في صيغ المتغيرات.

أما نتائج تحليل الانحدار في الجدول(2)، فتظهر فيها معاملات رأس المال المادي والبشري في بلدان جنوب شرق أسيا ذات تأثير معنوي موجب، بل أن معامل رأس البشري يقترب من الواحد الصحيح ما يشير إلى أهميته نسبة لرأس المال المادي، وهذا يتماشى مع نظريات النمو الحديثة لاسيما تلك التي تعزو استمرار معدلات النمو بشكل ثابت أو متزيدا إلى عنصر رأس المال البشري مثل نظرية روبرت لوكاس (1988)، وبول رومر (1990)، أما النمو السكاني فتأثيره معنوي سالب.

أما في مجموعة البلدان العربية فتأثير رأس المال المادي والبشري ضعيف جدا مقارنة ببلدان جنوب شرق أسيا وإن كان معنويا موجباً، في حين أن تأثير النمو السكاني غير معنوي في هذه البلدان.

لقد تشابهت النتائج باستخدام كلتا الطريقتين (الأثر الثابت والأثر العشوائي)، على الرغم من أن اختبار (Hausman) يشير إلى وجود فرق معنوي بينهما ما يعني ترجيح طريقة الأثر الثابت.

---

* تم استبدال الصيغة اللوغارتمية التي يتضمنها الإنموذج النظري، بالصيغة غير اللوغارتمية لوجود مشكلة جذر الوحدة في الصيغة اللوغارتمية وخلو الصيغة غير اللوغارتمية من هذه المشكلة.

جدول (1)
اختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة

المتغيرات التفسيرية	بلدان جنوب شرق أسيا	البلدان العربية
لوغارتم متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي	-4.06***	-1.87**
لوغاريتم رأس المال المادي	-5.93***	-7.28***
لوغاريتم رأس المال البشر	-8.57***	-16.43***
النمو السكاني	-2.04**	-3.41***

النتائج تم استخراجها باستخدام برنامج Eviews6
ترمز *** لمستوى معنوية 1%، و** لمستوى معنوية 5% و* لمستوى معنوية 10%

الجدول (2)
نتائج انحدار عوامل النمو الاقتصادي على متوسط نصيب الفرد من الناتج
باستخدام طريقتي الأثر الثابت والأثر العشوائي في تحليل البيانات الجدولية
المتغير المعتمد: لوغاريتم متوسط نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

المتغيرات التفسيرية	بلدان جنوب شرق أسيا	البلدان العربية
باستخدام طريقة تحليل الأثر العشوائي Fixed effect		
لوغاريتم رأس المال المادي	0.28*** (0.11)	0.02*** (0.01)
لوغاريتم رأس المال البشر	0.93*** (0.11)	0.04*** (0.00)
النمو السكاني	-0.18*** (0.04)	0.01 (0.01)
الحد الثابت	6.96*** (0.40)	1.97*** (0.03)
Adjusted R-squared	91%	93%
باستخدام طريقة تحليل الأثر الثابت Random effect		
لوغاريتم رأس المال المادي	0.28** (0.11)	0.02*** (0.01)
لوغاريتم رأس المال البشر	0.94*** (0.11)	0.04*** (0.00)
النمو السكاني	-0.18*** (0.04)	0.01 (0.01)
الحد الثابت	6.9*** (0.32)	7.86*** (0.44)
Adjusted R-squared	68%	94%
اختبار Hausman للفرق المعنوي بين مقدرات الطريقتين	Chi-Sq Prob.	Chi-Sq Prob.
	2.31 51%	5.77 12%

النتائج تم استخراجها باستخدام برنامج Eviews6
القيم خارج الأقواس تمثل المعاملات، والقيم داخل الأقواس تمثل الانحرافات المعيارية.

الاستنتاجات:

1. إن ضعف النمو الاقتصادي في البلدان العربية ليس بسبب شحة الموارد المادية أو البشرية بقدر ما هو انخفاض كفاءة استخدام هذه الموارد لتحقيق النمو الاقتصادي.
2. على الرغم من تبني عدد من البلدان العربية لبرامج البنك وصندوق النقد الدوليين للإصلاح الاقتصادي، بقيت معدلات النمو في هذه البلدان منخفضة إن لم تكن سالبة، وهذا يشير بوضوح إلى فشل السياسات الدولية في تحقيق النمو في البلدان العربية، ربما لإن جلّ هذه السياسات يركز على تحقيق فائض في الميزانية لتسديد قروض البلدان النامية، وتسوية مستحقاتها تجاه البلدان الأخرى أكثر من التركيز على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقة.
3. إن وجود تجارب تنموية ناجحة لبلدان نامية مثل بلدان جنوب شرق أسيا، التي لا تفوق مواردها المادية والبشرية، ما متاح للبلدان العربية إن لم يكن أقل، يشير بوضوح إلى وجود خلل واضح في السياسات الاقصادية التنموية المتبعة في البلدان العربية، مما يستدعي إعادة لتقييم لسياسات وخطط التنمية في هذه البلدان.
4. تشير مؤشرات الأداء المؤسسي إلى ضعف واضح في كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المادية والبشرية في البلدان العربية مقارنة ببلدان جنوب شرق أسيا، نتيجة خلل في الأداء والسياسات الحكومية الاقتصادية والإدارية والسياسية. وذلك هو مفتاح لغز ضعف تأثير محددات النمو الاقتصادي في هذه البلدان
5. إن مشكلة ضعف النمو الاقتصادي في البلدان العربية بشكل عام يشير بوضوح إلى وجود تأثير متبادل وتداخل في الأوضاع الاقتصادية لمجموعة هذه البلدان، وهذا يطرح فكرة مواجهة المشكلة المشتركة بحل مشترك، وبجهود متبادلة للخروج من معضلة النمو الاقتصادي التي تواجهها المنطقة بشكل عام.

التوصيات:

أمام هذا التدهور الكبير الذي تعاني منه البلدان العربية في نموها الاقتصادي لا بد من اتخاذ تدابير واستراتيجيات جديدة لإيقاف التدهور واستئناف التقدم وفي مقدمة هذه الإجراءات ما يأتي:

1. السعي الحثيث من أجل إزالة كل العوائق التي تحول دون جهود التكامل والتعاون الاقتصادي العربي، والفصل بين الشأن السياسي والشأن الاقتصادي، والعمل على استقلالية القرار الاقتصادي عن القرار السياسي، فالاقتصاد كالهواء والماء لا يعرف الحدود، ولا يمكن استمرار الحياة بشكل طبيعي مع خنق التبادلات الاقتصادية بين البشر لاسيما إذا كانوا ينتمون لإقليم جغرافي واحد، وينحدرون من ثقافة وتاريخ حضاري واحد.
2. التوجه للداخل في تصميم سياسات الإصلاح الاقتصادية، وتوسيع دائرة المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية، وتحميل مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية مسؤولية التقدم والنهوض، وتوفير البيئة المحفزة للآخرين كي يمارسوا أدوارهم الاقتصادية المثمرة.
3. إعادة تقييم الموارد المادية والبشرية المتوفرة، والتخطيط لاستثمارها بشكل أكثر كفاءة، وتوفير الظروف الجاذبة لرؤوس الأموال المادية والبشرية، واسترداد الأموال والعقول الهاربة للخارج.

إن أزمة النمو والتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية أزمة خطيرة، تتطلب بحثاً أكثر عمقاً وأدق تفحصاً، ويمكن أن تساهم المؤسسات العلمية بتقديم الدراسات وإقامة المؤتمرات والندوات، لتحديد سبل الخروج من هذه الأزمة والسير مجدداً باتجاه رفع مستويات الدخول، ورفع إنتاجية الإنسان العربي.

المصادر:

1. البنك الدولي، 2007، تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقا: الطريق غير المسلوك إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقا – ملخص تنفيذي–، واشنطن العاصمة.
2. علي عبد القادر علي، 2007، تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
3. الكفري، عبد الله مصطفى، 2002، الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، مجلة الفكر السياسي، العدد 17 ــ اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا.
4. Asteriou, Dimitrios and Hall, Stephen G.,2007, Applied Econometrics, A Modern Approach Using Eviews and Microfit, Palgrave Macmillan, USA
5. Glen, Jack D. & Sumlinski, Mariusz A., 1998, Trends in Private. Investment in Developing Countries. Statistics for 1970-96, International Finance Corporation & The World Bank, Washington, D.C.
6. Hsiao, Cheng, 2003, Analysis of Panel Data, 2nd Edition, Cambridge University Press, Cambridge, New York, U. S. A.,
7. Kaufmann, Daniel Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo, 2010, The Worldwide Governance Indicators : A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues, World Bank Policy Research Working Paper No. 5430 The World Bank Development Research Group Macroeconomics and Growth Team.
8. Lucas, Robert, E. 1988, On the Mechanics of economic development, Journal of Monetary Economics, Vol. 22.
9. Mankiw; N. Gregory, Romer; David, Weil, David N., 1992, A Contribution to the Empirics of Economic Growth, The Quarterly Journal of Economics , Vol. 107, No. 2.
10. Nunnenkamp, peter, 2005, Why Economic Growth Has Been Weak in Arab Countries: The Role of Exogenous Shocks, Economic policy Failure and Institutional Deficiencies, Kiel Institute for World Economics.
11. Omran, Mohammed & Bolbol, Ali, 2003, Foreign Direct Investment, Financial Development, and Economic Growth: Evidence from the Arab Countries, Review of Middle East Economics and Finance, Volume 1, Issue 3, the Taylor & Francis Group.
12. Romer, Paul M., 1990, Endogenous Technological Change, The Journal of Political Economy, Vol. 98, No. 5, Part 2: The Problem of Development: A Conference of the Institute for the Study of Free Enterprise Systems.
13. Sala –i–Martin , Xavier & Artadi , V . Elsa , 2003 , Economic Growth Investment in Arab World , Columbia University , New York.

قواعد البيانات:

1. Barro-Lee Educational Attainment Dataset
http://www.barrolee.com/data/full1.htm
2. Global Development Network Growth Database at New York University,
http://dri.fas.nyu.edu/object/dri.resources.growthdatabase.
3. Penn World Table.
http://dc1.chass.utoronto.ca/pwt/na_alphacountries.html
4. The Worldwide Governance Indicators (WGI) project, 2010.
http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp.
5. World Development Indicators CD-ROM, 2011.

Determinants of economic growth in Arab Countries: An Empirical Study compared with South-east Asia

Abstract

The study addresses the problem of stagnation and declining economic growth rates in Arab countries since the eighties till today after the progress made by these countries in the sixties of the last century. The study reviews the economic growth picture in Arab countries since the sixties to 2007. It also presents the views of some Applied Studies in regard to the relationship between economic growth and its factors (represented mainly by physical and human capitals) in Arab countries in reference to the reasons which responsible for that relationship.

The study addresses the impact of economic reform programs undertaken by some of Arab countries on the economic growth rates, then conducts a statistical analysis on the growth factors effect in increasing the economic output per worker in both Arab and South East Asia countries, for the period 1960-2005.

The study ends with a set of conclusions and recommendations on how to overcome the crisis experienced by the economic growth in Arab countries in general.

Key words\ Economic Growth Determinants- Panel data analysis- Econoic Growth of Arab countries